مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

القيم والتغير الاجتماعي في المغرب

تأليف:
رحمة بورقية

ترجمة:
محمد الإدريسي

2024

www.mominoun.com

- **ترجمة**
- **قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية**
- 10 ماي 2024

جميع الحقوق محفوظة © 2024

القيم والتغير الاجتماعي في المغرب[1]

تأليف: **رحمة بورقية**

ترجمة: **محمد الإدريسي**

1 - في الأصل نشر هذا المقال باللغة الفرنسية في:

Rahma Bourqia, «Valeurs et changement social au Maroc», Quaderns de la Mediterrània 13, 2010: 105 - 115..

الملخص التنفيذي

تحظى دراسة القيم اليوم بأهمية كبرى، من منطلق التحولات والطفرات التي تعرفها المجتمعات المعاصرة في إطار العولمة التي أنعشت في الآن نفسه، وبشكل مفارق، اتجاه الخصوصيات الثقافية ونسق التوحيد بينها [التعدد الثقافي ووحدة الثقافة]. تشتغل القيم في إطار نطاق معياري لتوجيه السلوكيات والممارسات الفردية والجماعية على السواء في كلّ مجتمع. ومن المثير للاهتمام أن نرى اليوم الباحثين وعلماء الاجتماع والفلاسفة، يهتمّون شيئاً فشيئاً بالقيم كموضوع للتساؤل، وبزوالها أو أزمتها كموضوع للبحث.

Résumés (Français)

L'étude des valeurs requiert aujourd'hui une importance en raison des tensions et des mutations que connaissent les sociétés contemporaines dans le cadre d'une globalisation qui fait rejaillir à la fois, et paradoxalement, la tendance des particularismes culturels et celle de leur uniformisation. Les valeurs opèrent dans le cadre d'un territoire normatif, pour guider les comportements et les pratiques aussi bien collectives qu'individuelles dans une société donnée. Il n'est point surprenant aujourd'hui de voir les chercheurs, sociologues et philosophes, s'intéresser aux valeurs comme objet de questionnements, et sur leur déclin ou leur crise.

تقديم

تهدف هذه المساهمة إلى تدارس تطور القيم في سياق المجتمع المغربي، والنقاش الذي يمكن العثور عليه حول هذه القيم في التاريخ الحديث لبلد مثل المغرب، وبالتالي، في البلدان الإسلامية التي تتشارك الفضاء الثقافي للإسلام. تستند هذه الفكرة على أساس الأدبيات المنتجة حول القيم، والإطار المفهومي، والمعطيات التجريبية للدراسات الاستقصائية التي أجريت حول القيم، مثل «المسح العالمي للقيم» «World Values Survey» الذي يجرى كلّ أربع سنوات بأكثر من 80 بلداً، وعلى مسح أجري بالمغرب حول القيم في إطار تقرير الخمسينية «Rapport du Cinquantenaire» سنة 2005 [1].

إذا اتفقنا، سوسيولوجياً، على كون القيم ليست ثابتة وتتغير مع تغيرات المجتمع، فإنّ خصوصية تطور القيم تكمن في حقيقة أنّ هذا التطور لا يحدث بالوتيرة نفسها لباقي الوقائع الاجتماعية، من منطلق أنّ القيم تستبطن في الوعي والعقليات، وتخضع لزمنية خاصة تتصف بالبطء والعودة إلى القيم القديمة في أشكال حديثة. شهد المجتمع المغربي تغيرات كبيرة منذ الاستقلال، وترتب على ذلك تغيرات بصورة نتائج في مجال القيم. كيف يمكن رصد هذا التغير؟ وما دلالاته ومحتوياته ومعانيه؟ يمكننا تقديم بعض الفرضيات التي تسلط الضوء على العلاقة بين البنى الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية والقيم، كالتالي:

- في الماضي، كانت هناك مرجعية للقيم التقليدية منفتحة على العلاقات البين - شخصية والجماعية، وكان لهذه المرجعية قنوات خاصة للإنتاج وإعادة إنتاج القيم.

- واجهت هذه المرجعية عوامل التغيير في أنماط الحياة (ظهور احتياجات جديدة)، وحركية الساكنة (قروية/حضرية، داخل البلد/خارج البلد)، وتغير قنوات إنتاج القيم: المدرسة والإعلام والأقران والشبكات وتعقيد المجتمع المعاصر.

- حالياً، هناك العديد من القيم المتنافسة، وتتعدد قنوات إنتاجها؛ نشهد إعادة انفتاح سوق القيم، وعملية إعادة بناء نظامها الخاص على القيم التقليدية التي ما تزال مفتوحة والقيم الناشئة.

يمكن دراسة هذه التغيرات في القيم وما يترتب عنها من خلال مناقشة بعض المدخلات كالأسرة، والدين، والسياسة.

1- سنعتمد في الفترة الراهنة على معطيات المسح الدولي حول القيم (2004) والمسح الوطني الذي أجري بالمغرب حول القيم (2005).

انظر:

50 ans de Développement humain. Perspectives 2025, rapport de synthèse de l'Enquête nationale sur les valeurs, rapporteur Hassan Rachik, Comité scientifique: Rahma Bourqia, Abdellatif Bencherifa et Mohamed Tozy, 2005

وانظر أيضاً:

50 ans de Développement humain. Perspectives 2025. Famille, femmes et jeunes, 2005.

المرأة والقيم

يُعتبر الدين والقبلية والأسرة، تقليدياً، أطر الانتماء والتنشئة التي يغترف منها الفرد معالم المؤانسة، ويستبطن مرجعيات الشبكات الثقافية. يُشكّل الدين إطاراً مرجعياً للقوانين الاجتماعية وقواعد السلوك والقيم، ويُقدّم أساساً لكلّ نظام قيمي يعرف حدود نطاق ثقافي معين. ورث المجتمع المغربي بعد الاستقلال، مثله في ذلك مثل معظم الدول العربية الإسلامية، خزاناً من القيم التقليدية التي تتوسط علاقات الأفراد والمجموعات مع الدولة والجماعة. يُعتبر الدين والعرف والتقليد والقوانين العرفية المصدر الرئيس للقيم، وأهمّ خزان مرجعي للقيم الأخلاقية التي توجّه حكم الفرد والعلاقات الاجتماعية والعلاقات مع الجماعة. يُعدّ الدين والمعتقدات والممارسات الاجتماعية أهمّ مصادر النظام الأخلاقي التقليدي، والقيم الأخلاقية هي بذلك جزء لا يتجزأ من النظام الديني بالمجتمع. يحدد الدين الإطار الأخلاقي ويملي القيم التي ينبغي اتباعها فيما يتعلق بالدين نفسه، والآخرين والجماعة.

يمكن أن ندرج بعض المفاهيم، التي تستحضر عبر نوستالجيا كبار السن وتستخدم إلى يومنا هذا، للحديث عن قيم الأمس، التي تشكل معجم قيم السجل التقليدي. يوجد هناك فهرس للقيم التي تنتمي إلى السجل الثقافي التقليدي مثل القدرة على التحمل، والعدالة، و«الطاعة»، و«الرضا»، و«المعقول»، و«النية»، و«الكلمة»، و«الخير»... إلخ. يتألف هذا المعجم من القيم الأخلاقية التي تأتي من المستوى الفردي، ضمن الشبكة الأسرية، في علاقة مع الجماعة والمقدّس، لتشكّل خزاناً غنياً للقيم الأخلاقية.

تُعدّ الأسرة المؤسسة الأولى التي تنقل القيم وتعيد إنتاجها. ويتمّ الحفاظ على التنظيم الأسري التقليدي ونموذج الأسرة الممتدة التي يحكمها مبدأ التسلسل الهرمي وتفرض مبدأ السلطة. بالتأكيد، يوجد هناك فرق بين الوسط القروي والحضري فيما يتعلق بأنماط ومستويات المعيشة. مع ذلك، فإنّ المبادئ التي تنظم العلاقة بين الآباء والأبناء، بين الرجل والمرأة وبين الأكبر والأصغر سناً هي نفسها تقريباً في كلا الوسطين؛ بالأساس ما يتعلق بالسلطة[2].

إنّ القيم التي يقوم عليها التنظيم الأسري هي تلك المرتبطة بالخضوع لسلطة الآباء، من خلال قيمة «الرضا» الأبوي، الذي ينظم علاقات البنوّة نفسها. كلّ ذرية تسعى جاهدة لتجنب «سخط» الآباء نقيض الرضا الأبوي. يصبح هذا الأمر شكلاً من أشكال الترضية التي يشعر بها الآباء عندما يتمّ تأيد سلطتهم وإطاعتها. تنحو مواقف الآباء إلى التقرير: إمّا أن يكون الأبناء «مرضيين» [تتمّ مباركتهم]، أو «مساخيط» [يتمّ حظرهم وإبعادهم]. نادراً ما يسمح الأطفال لأنفسهم بأن يكونوا مبعدين من طرف آبائهم، وهو الأمر

2. Paul Bourgeois, L'univers de l'écolier marocain, Rabat, Faculté des lettres et des sciences sociales, fascicule 3, SD (1950 ?).

يصف هذا الكاتب البيئة الثقافية التي تشربها الأطفال المغاربة منذ مطلع القرن الماضي خلال الفترة الكولونيالية.

الذي يكونون بموجبه منبوذين من طرف الله والأسرة والمجتمع. يُعدّ رضا الوالدين قيمة أخلاقية يبحث عنها الكلّ من لدن الآباء، وتُذوت وفقها شروط العلاقة مع الآباء كي تمنعهم من الوقوع في «السخط».

إذا كان كلا الوالدين، الأب والأم، يتشاركان ويقدّمان «الرضا» لأطفالهم، فإنّ السلطة ـ على العكس من ذلك- عادة ما تكون من جهة الأب. يشرعن هذا النظام من القيم، في الحقيقة، موقف الأب كحامل للسلطة، حتى لو كان بشكل مفرط، فإنّ الأمر مبرّر ومشرعن ومقبول من قبل نظام القيم. تُستبدل سلطة الأب بسلطة المعلم في المدرسة الحديثة. هناك مثل شعبي مغربي يُردّد منذ القدم، بأنّه حينما يأتي الأب بابنه إلى المعلم، يقول: «أنت اذبح، وأنا اسلخ» « Toi tu égorges, et moi j'écorche »، ويُقال أيضاً: «حكمك هو حكمي» « ton autorité complète la mien-ne ». نجد أيضاً المبدأ نفسه يحكم العلاقة بين الأب/ الطفل وأيضاً المعلم/التلميذ، في مبدأ زوج السلطة/الطاعة. إنّ سلطة الأب تعني أن تصبح سلطة الزوج على الزوجة مبررة عبر «الطاعة»، وينظر إليها كقيمة إيجابية ينبغي أن تكون سمة كلّ زوجة تحترم نفسها.

يشتغل رضا الوالدين، الذي يتأسس على القيم الدينية والمعتقدات أو التمثلات الجمعية، كمبدأ يحافظ على وحدة الأسرة مع مرور الزمن. وبالتالي، يُعدّ واجب رعاية الأبناء لآبائهم المسنين من النتائج المترتبة عن مناشدة الرضا الأبوي، والتي ترافق الفرد طوال حياته. يمثل السعي نحو الذرية والجهود المبذولة للسمو استثماراً عاطفياً ومادياً على حد سواء، يضع الأبناء في وضعية دين لآبائهم. بالنسبة إلى قيمة «الطاعة» فإنّها محور مجموعة من القيم الأخرى المرتبطة بها، مثل: الرضا الأبوي، والحشمة من الآباء، التي تشكل بدورها جزءاً أساسياً من الدليل التقليدي للقيم. يؤدي تواضع النساء أمام الرجال إلى خفض عيونهن ونبرة صوتهن عندما يكنّ في حضرة الرجال.

تمتدّ قيمة الطاعة إلى النسق الذي يوجّه العلاقات الهرمية، ليس فقط بين الأب والابن ولكن بين الكبار والصغار، بين المعلم والمتعلم/التلميذ، وأصحاب السلطة بالمرؤوسين، وبين الحكام والمحكومين. في النظام التقليدي يعتبر مبدأ السلطة هو الخط التوجيهي الذي ينظم العلاقات التراتبية والهرمية. كما أنّ القيم تنتقل في إطار الأسرة، وتجد تجليها المماثل في المدرسة. تنتج الأسرة والمدرسة القيم التي تجعل من الفرد اجتماعياً وفقاً لقيم الطاعة التي تفقد بسرعة حينما تنقل عبر مجالات أخرى غير الأسرة والمدرسة. في الواقع، تشكل الطاعة حجر الزاوية ضمن النظام البطريريكي [الأبوي patriarcal] الذي يستند على الأخلاق الدينية لتبرير شرعيته.

يحوي المجتمع المغربي التقليدي، جنباً إلى جنب مع التعاليم الدينية الكبرى، مجموعة من الأعراف والقوانين العرفية، محددة بحسب السياقات الحضرية والقروية، التي تشكل أساس تطبيق العدالة. يولي هذا المجتمع أهمية خاصة للـ»مكتوب»، كقيمة أخلاقية أساسية، وكضرورة أولية للعلاقات الاجتماعية، لاسيما في مجال التجارة. من المفترض أنّ العلاقات قائمة على الثقة و«النيّة» وعلى «الكلمة»، لذلك فالأمر لا يعني

أنّ تجاوز هذه القيم شيء غريب عن المجتمع التقليدي. ومع ذلك، يمكن القول إنّ ثقافة الثقة تشتغل كمبدأ للتماسك الاجتماعي الذي ينظم العلاقات بين الأفراد. من بين هذه القيم، نجد «الحق» الذي يُعدّ أساس عمل الجماعة. من المفترض أنّ المخزن (الدولة) وأصحاب النفوذ والسلطة هم من يضمن «الحق» (العدالة). مع الاستقلال، ستتم العودة إلى الدولة للبحث عن العدالة نظراً لكونها الوصي الوحيد عليها كقيمة. وبالتالي، فإنّ المصادر الرئيسة للنظام التقليدي هي الدين والبنيات الاجتماعية والمجتمع، وقيمة الطاعة هي جزء من بنية المجتمع البطريريكي.

عرف المجتمع المغربي منذ استقلاله مجموعة من التغيرات العميقة بشكل تدريجي. وقد فتح التطور الاجتماعي والتغيرات المختلفة الباب أمام السجل القيمي لضم قيم أخرى، كالقيم العالمية التي أقرّتها منظمة الأمم المتحدة، والمنصوص عليها ضمن الاتفاقيات الدولية والمصادق عليها من طرف الدولة، مثل حقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحرية التعبير وسيادة القانون والديمقراطية. ساعدت العولمة والشبكات العابرة للحدود الوطنية في التمهيد النطاقي للقيم. سمحت هذه الوضعية للقيم بأن تصبح موضع تحدٍ ضمن النقاشات والتحديات الثقافية، حيث إنّ القيم الإسلامية والجماعات الإسلامية العابرة للحدود الوطنية تقف ضدّ ما يُسمّى بقيم الغرب، وقد مكّن التفاعل مع وسائل الإعلام من فتح الطريق أمام أنماط جديدة من الحياة إلى قلب البيوت المغربية.

ساهمت هذه العوامل المختلفة بالمضي قُدُماً في مسلسل الإصلاح، التسوية والتفاوض حول القيم التي يمكن من خلالها التعرف على الاتجاهات الكبرى التي تعبّر عن المجتمع المغربي اليوم. يمكن أن نفهم التغيرات كتطور من مرحلة إلى أخرى، أي في إطار أركيولوجي. بفعل التغيرات التدريجية التي مرّ بها هذا المجتمع، ومن خلال تأثير الديناميات الداخلية والخارجية: الاستعمار، والهجرة، وكونية وسائل الإعلام، وعولمة الحداثة، فإنّنا نشهد صراعات حول القيم، وهي ظاهرة عامة يمكن نعتها بـ «أزمة القيم» « la crise des valeurs ». إنّ الأفراد الذين حلوا منذ زمن طويل في هذه الأمّة، وانصهروا في القبيلة والأسرة، المحمية بواسطة أشكال التضامن التقليدي، مقيدون ضمن نظام القيم الخاصة ببيئتهم الثقافية، ويجدون أنفسهم اليوم شهوداً وفاعلين ضمن الروابط الأسرية والاجتماعية عبر إعادة إحياء القيم في إطار تحول كبير.

تلخص التحولات التي عرفتها الأسرة معظم التغيرات التي مسّت الحضارة العربية-الإسلامية، والتي يمكن قراءتها وفهمها من خلال الأسرة. تتمأسس الأسرة عبر الفقيه، والعرف، و«تحدد نظام القرابة، وبنية واقية، وفضاء فكرياً وثقافياً ورحانياً»[3]. ضمن المعيش الاجتماعي تبني الأسرة حصناً من القيم المنقولة عبر التربية والتنشئة الاجتماعية. إضافة إلى ذلك نجد أنّ المجتمعات المغربية قد ورثت نموذجاً أسرياً بطريركياً هرمياً حيث تحمل الأسرة في حدّ ذاتها إرثاً مادياً وثقافياً وسيكولوجياً وسوسيولوجياً. لا يمكننا فهم هذه الأسرة حسب «عبد الوهاب بوحديبة» إلا من خلال الانفتاح على المقاربة الأركيو- سوسيولوجية.

3. Abdelwahab Bouhdiba, Quêtes sociologiques. Continuités et ruptures au Maghreb, Tunis, Cérés Éditions, 1995.

بالنسبة إلى الأسرة اليوم، فإنّها محكومة باستراتيجيات أو تكتيكات تمليها الوضعيات والظروف. من هنا جاءت الحاجة إلى النظر في الأسرة لا ككيان نهائي ومنغلق، ولكن كفضاء مفتوح للتسويات والتنازلات. ضمن حركة الانفتاح الثابتة خضعت الأسرة التقليدية لتغيرات دفعت أعضاءها نحو سنّ استراتيجيات جديدة: أصبح تعدد الزوجات، على الرغم من كونه مشروعاً باسم القانون، باستثناء تونس، ومدونة الأسرة بالمغرب التي تواجهها مجموعة من العوائق، ينطوي -في الواقع- على مفارقة تاريخية. بفضل ارتفاع فرص ولوج المرأة مجال التعليم والشغل، تغير مفهوم الزوجين، وتغيرت الرهانات والاستراتيجيات، ونقلت القيم نحو فضاءات التمثلات.

لم يعد الآباء قادرين على الحفاظ على سيادتهم. ساهمت إعادة تشكيل القوانين في تغيير الصورة السلطوية للأب، وعملت وسائل الإعلام على تغيير النظام المرجعي. كما يقول بوحديبة: «تمّ استبدال الاستراتيجيات التقليدية للهيمنة أو الاتفاق، للتشارك أو التسوية باستراتيجيات القطيعة والصراع» والتحرير التدريجي للأسرة قد أسّس لـ«مكسب» الاستقلالية التدريجية عن الدولة»[4]، وبالتالي، تخصيص مسؤوليات الأسرة. يعمل الأمر في إطار نقل المسؤولية من الأسرة نحو الدولة، وهذا لا يحدث دون خلق أسطورة دولة الرفاه، وهو ما ينعكس بالضرورة على قوة أو ضعف الدولة.

إنّ قيم الحشمة والشرف هي بقايا مجتمع بدوي بطريركي ولممارسة الرقابة على أفراد المجتمع. تلعب هذه الحشمة المستبطنة دور حامي الجنسانية المدفوعة بقوة التعبيرات المنفتحة على المسألة الجنسية. عندما نتحدث عن الخطاب حول الجنسانية، التي قمعت وأصبحت مقتصرة على الدوائر المغلقة للنساء فيما بينهم والرجال فيما بينهم، نجده قد عرف نفساً جديداً من التحرير المرتبط بتأثير حرية التعبير والأفكار. ساهم الاستثمار المتزايد للنساء في الفضاءات العامة والخاصة في إدماجهن في سوق الشغل وتغيير دور المرأة، وبالتالي تحريك النظام التقليدي وبعض القيم التي تضفي عليه الشرعية. مهما تعددت أشكال المقاومة، إلا أنّ النساء تمكنّ من التعبير التدريجي عن أصواتهن. أصبحت مطالب النساء ضدّ الخصخصة وضدّ التطرف، كتشييئ في حدّ ذاته، ذات صخب أكبر، وتعطل النظام الاجتماعي التقليدي.

أصبحت الأسرة أكثر مرونة مع توليد أنواع جديدة من الأسر. إذا كانت الأسرة الممتدة هي النوع الأكثر هيمنة في الماضي، فإنّها لم تعد كذلك في الفترة الراهنة. اليوم 63 % من الأسر داخل المجتمع المغربي ذات طبيعة نووية، ونجد في النسبة الباقية أشكالاً جديدة من الأسر، مثل أسر الأمهات العازبات والأخوة والأخوات الذين يعيشون تحت سقف واحد، التي تقاوم أيّ نوع من التصنيف. لمواجهة مسلسل التغيرات، أظهرت الأسرة قدرة كبيرة على الابتكار والتكيّف.

4. Ibid., pp. 137-146.

تكشف لنا الآفاق المستقبلية عن إعادة بناء وتشكيل حقيقي للأسرة، ومعظم الحالات والحجج التي نقدّم لا تعبّر بشكل كلي عن حقيقة ما يقع. لقد خيّبت المدرسة مختلف الآمال، ولا يمكن لدولة الرفاه أن تلبّي جميع التطلعات. إنّ كلّاً من التعليم العمومي، والعمل المأجور، والحركية المجالية الداخلية من القرى نحو المدن، وتنظيم الأسرة ومنع الحمل، قد ساهمت في تغيير دور النساء، كما أنّ الثورة الإعلامية وتطوّر قنواتها التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول، وسياسة الدولة التي تفرضها الدولة نفسها أو المنظمات الدولية...، كلها عوامل دفعت بالنظام الوطني نحو الانخراط في العالمية. تُظهر نتائج البحث الوطني حول القيم أنّ قيمة الطاعة بين الآباء والأبناء قد أقصيت لصالح قيمة الحوار: 73,8 % مع الحوار في التربية، 72 % مع حقيقة أنّه يجب اتخاذ القرارات بشكل مشترك بين الزوج والزوجة، 56,7 % مع استقلالية الزوجين على المستوى السكني.

أطّرت كلّ هذه التغيرات سجلات جديدة من القيم أنتجت في سياق التغير الاجتماعي للمجتمع الذي عرفته الساكنة بفعل التغيرات الاقتصادية وأنماط الحياة، والتي وضعت أحياناً في سياق أجندات دولية، مثل مسألة حقوق المرأة والطفل. تضاف هذه السجلات إلى السجل التقليدي الذي يشكل خزاناً مركّباً من القيم، كي نستعير المفهوم الوصفي الذي يستخدمه «بول باسكون» «Paul Pascon» بعد «أندري أدام» «André Adam»[5] لتحديد طبيعة المجتمع المغربي. مع ذلك، فإنّ هذا التطور نحو التركيب ليس مجرد تجاوز بسيط للقيم المتباينة، ولكن إعادة تشكل مع التفاعل والنقاش المستمر حول القيم، والذي - في وضعيات الأزمة- يسبب توترات داخل الأسرة تمتدّ نحو المجتمع.

الدين والقيم

يُعدّ المجتمع المغربي مجتمعاً يغلب عليه الطابع الإسلامي، حيث يوجّه الإسلام النظرة إلى العالم، ونمط الحياة والتقاليد. يمكن أن نميّز بين الإسلام كعقيدة والإسلام الممارس في البيئة الثقافية لمجتمع معين. ليس من الغريب أن نجد بعض الأنثروبولوجيين يتحدثون عن إسلام العلماء والإسلام الشعبي الذي يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من الممارسات الثقافية المحلية. يظلّ الدين بذلك هو المصدر الأسمى للقيم. إنّ الإسلام، فضلاً عن الديانات السماوية الأخرى، حامل للقيم التي يمكن أن نطلق عليها اليوم اسم «القيم العالمية» «Les valeurs universelles».

يتجلى التعلق بالدين من الالتزام بممارسة الركن الأساسي في الإسلام، وهو الصلاة. كشف المسح الوطني حول القيم أنّ 72,4 % من العينة المستجوبة يُصلّون بانتظام. من بين التغيرات الأساسية التي

5- استخدم "أندري أدام" "André Adam» في كتابه «الدار البيضاء» ,Casablanca مفهوم «التركيب» «composite» ليصف التغيرات التي عرفها مجتمع الدار البيضاء خلال فترة الستينيات، انظر:

André Adam, Casablanca, Paris, Éditions du CNRS, 1968, t. 2, p. 706.

رصدها هذا المسح هو التراجع الملحوظ للإسلام الشعبي في مقابل الإسلام العالِم، حيث إنّ 53,4 % أكدوا أنّهم لم يزوروا مطلقاً الأضرحة. إنّ التعليم المعمم الذي يسلط الضوء على علامات التدين ليس غريباً عن أن يخلف التدين المنتشر. إنّ التدين هو جزء من الثقافة والدين، ويُعدّ قيمة في حدّ ذاته، فالقيم الدينية في حدّ ذاتها قيم للطمأنينة والأمان. وهذا ما يفسّر حقيقة أنّ للدين سلطة على الأفراد والجماعات، ويصبح في وضعيات الصراع أداة تضفي الشرعية على الأفكار والأفعال والممارسات.

يتأثر التعلق بالدين بطبيعة كلّ جيل: يعتقد 64 % أنّ التعلق بالدين أكثر قوة لدى جيل الآباء من جيل الأبناء. وتنخفض النسبة عندما يتعلق الأمر بمعرفة الدين، يعتقد 49 % فقط أنّ جيل الآباء على دراية عميقة بالدين. يقع الاختلاف بين الأجيال في طبيعة المعرفة على مستوى الممارسة. يمكن أن نشير إلى أثر التعليم على الأجيال الجديدة الذي مكّنها من الحصول على معرفة أفضل من الجيل السابق، حيث نشهد تغيراً على مستوى النظام المعياري. عرفت مصادر إنتاج القيم تغيراً بدورها. إذا كان النظام الأخلاقي هو الموجّه الرئيس للقيم ذات التوجّه الديني في الماضي، فإنّنا نجد اليوم أنّ عدداً كبيراً من القيم الأخلاقية قد انخرطت في النظام المعياري المؤسساتي لتصبح قوانين. يمكن أن نقدّم مثالاً على ذلك من خلال الجدل الذي أحدثه الداعية المغربي المغناوي سنة 2008 حول الزواج المبكر، فمن خلال تبريرات الإسلام والتقليد الإسلامي أصدر فتوى تبيح تزويج الفتيات في سن التاسعة من العمر، في حين أنّ القانون المغربي اليوم يحدّد السن القانوني لزواج الفتاة والفتى في الثامنة عشرة، لذلك نجد أنّ الردود التي وجّهت لهذا الداعية جاءت في سياق تذكيره بالقانون. يدلّ هذا المثال على أنّ بعض القيم التقليدية التي تنتمي إلى النظام الاجتماعي، مثل تشجيع الزواج المبكر، تجد نفسها عرضة للإهمال والتقادم أمام تطور المجتمع، وتُقنن باسم القانون.

ما يزال الدين مصدراً أساسياً للقيم الأخلاقية، من خلال حقيقة أنّه ضامن النظام الأخلاقي للمجتمع. تشير نتائج المسح العالمي حول القيم لسنة 2000 في المغرب، إلى أنّ الأغلبية الساحقة من المستجوبين قد جاءت إجاباتهم في الاتجاه التالي: يعتقد 96,4 % أنّ الإسلام يقدّم أجوبة مناسبة للمشاكل الأخلاقية في حين صرّح 3,6 % فقط بالعكس، ويعتقد 97,3 % أنّ الإسلام يقدّم إجابات تتناسب مع الاحتياجات الروحانية للمرء و99,8 % يعتقدون أنّه الدين الوحيد الذي يبعث على الشعور بالراحة والطمأنينة. وأكد 97,2 % أنّهم يثقون في الدين. تفسّر هذه النتائج حقيقة أنّ الإسلام دين المغاربة، ويشكّل الخزان الأسمى والموثوق للقيم الأخلاقية. يبدو أنّ آراء المبحوثين تُستثار عندما يتعلق الأمر بالقيم الدينية كموجّه لمختلف جوانب الحياة. مع ذلك، تصبح هذه الآراء متباينة، وحتى متغيرة، عندما يتعلق الأمر بإشراك القادة الدينيين في الفعل السياسي، وتمثيل صوت الشعب أو التدخل في شؤون الحكومة. نجد أنّ 80 % من إجابات المبحوثين تسير في اتجاه التأكيد على أنّه يجب ألّا يكون للقادة الدينيين أيّ تأثير في مسألة تمثيل الشعب.

يسبب تعقيد المجتمع وصعود الحركات الإسلامية أحياناً انحرافات في التفسيرات الدينية. بما أنّ الدين قيمة مشتركة، ونظراً لكونه يمثل سلطة على المسلم، فإنّه يفتح المجال أمام مأسسته وجعله أداة أيديولوجية.

للحفاظ على الدين وعلى قيمته، وجب على الدولة المغربية أن تنظم الحقل الديني. يتميز الإطار النظري بالتبعية للمذهب السني المالكي، القائم على الاعتدال، والتنظيم الجديد لمجالس العلماء، وإشراك المرأة في الإرشاد والتوجيه، والتحكم في المساجد والسيطرة عليها، وتشجيع الإسلام الصوفي، وتكوين وتأطير رجال ونساء الدين، وهي أهم التدابير المتخذة لإعادة هيكلة وترشيد الحقل الديني.

السياسة والقيم الناشئة

يشمل السجل التقليدي للجماعة على قيمة «الحق» التي تشكّل أساس عمل الجماعة. يولي المجتمع أهمية كبرى للـ»معقول»، كقيمة أخلاقية للمبدأ، في العلاقات الاجتماعية، خصوصاً في مجال التجارة والسياسة. من المفترض أن تقوم العلاقات على «النيّة» و«الكلمة». تشتغل ثقافة الثقة كمبدأ للتماسك الاجتماعي الذي ينظم العلاقات بين الأفراد. في المجتمع التقليدي يتمّ ردّ نظام القيم إلى بعض القيم المدرجة هنا. هذا لا يعني أنّه يتمّ تجاوز هذه القيم الدخيلة على المجتمع، لكنّ النظام القيمي يستبعد أيّ تجاوز باسم هذه القيم القوية. أي تغير اليوم في قيم المجال السياسي.

تشغل القيم السياسية مكانة خاصة ضمن المجتمع المعاصر. في سؤال حول صفات المرشحين الانتخابيين، أكد 51,8 % من المشاركين في المسح الوطني للقيم بكون «الجديّة» و«الصدق» هي أهمّ الصفات الواجب توفرها في المنتخبين. نرى أنّ القيم التقليدية لم تفقد أهميتها في حياة الجماعة السياسية. من بين صفات المرشحين الانتخابيين نجد أنّ القيم السائدة هي الجديّة والصدق.

الجدول رقم 1: صفات المرشحين الانتخابيين

الصفات	النسبة المئوية
الدفاع عن المصلحة العامة	3,5
أن يكون غنياً	2,3
ذو مستوى تعليمي جيد	23,9
يتوفر على تجربة جيدة	7,6
أن يكون «معقولاً»	51,8
أن يكون معروفاً	3,5
أن يكون من الأقارب	2,1
آخر	3,6
غير مهتم	1,7
المجموع	100,0

المصدر: المسح الوطني حول القيم (2005)

الجدول رقم 2: المؤسسات العامة والسياسية

المؤسسات	جيد	متوسط	ضعيف	عدم القدرة على التقييم
البرلمان	21,2	21,2	21,2	36,3
الأحزاب السياسية	12,6	17,9	22,4	47,2
النقابات	19,1	12,2	20,3	48,4
المدارس والجامعات	54,5	18,4	11,1	16,0
الجمعيات	37,7	13,9	6,6	41,8

المصدر: المسح الوطني حول القيم (2005)

إنّ نسبة المبحوثين غير القادرين على التقييم مرتفعة جداً، وهي ظاهرة دالة. يرتفع عدم القدرة على التقييم كلما تعلق الأمر بنظام سياسي وطني، وينخفض كلما تعلق الأمر بنظام محلي. يبدو أنّ الأحزاب السياسية والنقابات والبرلمان هي التي لها صدى ضعيف على المستوى المحلي. ترتبط هذه «اللّاقدرة» بنقص المعلومة والمعرفة. فيما يتعلق بتقدّم الديمقراطية، فإنّ الأمر إيجابي جدّاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ 54 % من العينة يعتقدون أنّ العملية الديمقراطية تسير إلى الأمام بشكل لا بأس به، إلى سريع. من الواضح أنّ فتح المجال السياسي في السنوات الأخيرة، في إطار ترسيخ العمليات الديمقراطية مع الانتخابات الشفافة وعدم تدخل الإدارة، جعل التقييمات تسير في اتجاه كونها إيجابية. مع ذلك، لم يستطع 25 % من المبحوثين الحكم على العملية الديمقراطية، وفقط 6 % يعتقدون أنّ الدولة لا تعرف الديمقراطية و 15 % يعتقدون أنّ العملية الديمقراطية بطيئة.

نسجل المفارقة التالية: صرّح 22 % من المدنيين و35 % من القرويين أنّه ليس لهم أيّ اهتمام سياسي. مع ذلك، إذا أخذنا مؤشرات التسجيل في اللوائح الانتخابية والتصويت، نجد أنّ القرويين أكثر انخراطاً في السياسة من المدنيين؛ 86 % من القرويين و80 % من المدنيين مسجلون في اللوائح الانتخابية، 77 % و 66 % أدلوا بصوتهم في الانتخابات الأخيرة. أظهر الشباب، أكثر من الفئات العمرية الأخرى، عدم اهتمامهم بالسياسة، من خلال انخفاض نسبة المسجلين في اللوائح الانتخابية (50%) والمشاركين في الانتخابات (38%).

ينعكس التطور التدريجي لوضع المرأة ودورها في الحياة العامة، مع 11 % من النساء البرلمانيات وولوج المرأة إلى مناصب صنع القرار، على آراء المغاربة. يظهر أنّ الموقف العام من مشاركة المرأة في الحياة السياسية إيجابي جدّاً، حيث إنّ 82 % مستعدون للتصويت لصالح المرأة إذا كانت مرشحة في دوائرهم. مع ذلك، فالأمر من شأنه أن يلقي بظلاله على وظائف المرأة: بالنسبة إلى الوظائف الوزارية نجد 40 % من الوظائف من نصيب الرجال مقابل 12 % للنساء، و48 % للجنسين معاً. فيما يتعلق بالعضوية

داخل البرلمان، نجد 37 % بالنسبة للرجال و 13 % للنساء، و51 % للجنسين معاً. إذا كانت الأغلبية تثق في المرأة لشغل المناصب السياسية العليا، فإنّ ثلث المبحوثين لا يسايرون الطرح نفسه. نلاحظ نسبة مماثلة (ثالثة) فيما يخصّ المهن المرتبطة بالقضاء، وهو حقل آخر عادة ما ينظر إليه كمجال ذكوري: 42 % من المهن مرتبطة بالذكور، مقابل 14 % مرتبطة بالنساء و44 % مرتبطة بالجنسين معاً. عندما نقارن هذه الأرقام بمجالات أخرى كالصحة والتعليم، فإنّ معدل المواقف السلبية يقلّ بشكل تدريجي، من منطلق أنّه ينظر إلى هذه المهن على المستوى التقليدي كمهن نسائية. تُعدّ النساء أقلّ ميلاً نحو التسجيل في اللوائح الانتخابية (62%) مقارنة مع الرجال (87%)، وأقلّ ممارسة لحق التصويت (62%) مقارنة مع الرجال (79%).

أيّ استنتاجات يمكن استخلاصها

هناك صلة وثيقة بين تغير الواقع الاجتماعي وتغير القيم، حيث إنّ تطور الواقع الاجتماعي له أحياناً تأثير على القيم، فإلى جانب القيم التي كانت محددة تقليدياً في المجتمع المغربي: الزواج والتضامن الأسري والدين (الصلاة)، نجد قيماً جديدة مستحدثة: التحرر والحوار في تربية الأطفال، واستقلال الأزواج، والأسر الصغيرة، ومشاركة المرأة في السياسة. إنّ القيم المستحدثة والناشئة، مثل المساواة بين الرجل والمرأة والديمقراطية، هي قيم موضوع نقاش وتوترات داخل المجتمع وفي سياق المجتمع المضيف في حالة الهجرة. لماذا؟ لأسباب متعددة:

- نظام القيم ليس دائماً متماسكاً ومتسقاً. يتدخل السياق الاجتماعي والبين-علائقي في توجيه اختيار القيم. في بعض الحالات تصبح القيم التقليدية وسيلة للدفاع الذاتي عند مواجهة القيم لبعضها بعضاً.

- بفعل العولمة، نسجل حركة كبيرة للقيم، ما يقدّم للأفراد والجماعات فرصة لاختيار استراتيجيات القيم.

- تمثل القيم نظاماً مثالياً، وأحياناً نجد هوّة عميقة بين الواقعي والمثالي.

- إنّ ولوج التعليم والمعلومة من شأنه أن يعزز القدرة على تقييم عدد من السجلات القيمية: أقلية لا تعلم وأكثرية غير قادرة على التقييم. على سبيل المثال، أقلية ليس لها دراية بالإسلام والغرب، وأكثرية غير قادرة على إصدار تقييم حول الإسلام والغرب.

التفاوض حول القيم

إنّ هذا الطابع المركّب للقيم يعرف تطوراً تدريجياً يقصي بعض القيم التقليدية ويدفع بقيم أخرى، مثل حقوق الإنسان والمرأة، والمساواة...إلخ. قد ينحرف التركيب ليصبح تفاوضاً حول القيم المتداولة والحاملة لتقليد ضمني مستوحى من الدين والحداثة، ولا يمرّ هذا الأمر دائماً دون أن يحدث توترات في إطار النقاشات والرهانات السياسية التي تأخذ شكل تضارب القيم[6].

تصبح القيم موضوع رهان وتؤسس لاتجاهات جديدة داخل المجتمع المغربي:

- اتجاه يظهر على مستوى الممارسات الاجتماعية والجماعية ويسم المستوى العميق للمجتمع. تصبح القيم هجينة حيث يتمّ الدمج بين التقاليد والحداثة بشكل متوائم ودون توترات، وتعطى الانطلاقة لميلاد قيم جديدة. في هذا المستوى يظهر الميل الإبداعي للمجتمع الذي يتواصل مع التغير الاجتماعي، ويكشف عن قدرته الإبداعية الرامية إلى إدماج إرث الماضي في الحاضر وتحقيق الانسجام بينهما. يتجلى هذا الاتجاه على مستوى الممارسات الاجتماعية: في نمط الحياة، ونمط اللباس، والهندسة المعمارية...إلخ. يتمّ تعديل هذا التقليد، الذي هو شيء جديد، ليصبح حداثة (على سبيل المثال، تعايش الصالون المغربي جنباً إلى جنب مع الصالون الأوروبي، استدماج اللباس الحديث في اللباس التقليدي (الجلابة...إلخ). يمكن الكشف عن هذا الأمر حتى على المستوى المؤسساتي.

- ثمّة اتجاه متذبذب للأفراد نحو تبني علاقة استراتيجية مع التقليد والحداثة. يمكن استخدام خزان القيم التقليدية وأيضاً خزان الحداثة من طرف الأفراد وفقاً للحالات والوضعيات التي يجدون أنفسهم فيها. كلّ وضعية تفرض تبنّي نوع محدّد من القيم دون أن يكون الأمر متناقضاً: في ظلّ خيبة الأمل، يستخدم «المكتوب» للتعزية، وتبرير انتهاك الحقوق، والتضرع نحو حقوق الإنسان والعدالة المؤسساتية. وهكذا تصبح العلاقة بين الفرد والقيم مبنية على الاستراتيجيات.

يتجلى هذا الاتجاه على المستوى السياسي، ويعزز إعلامياً: في بعض النقاشات السياسية يتمّ استدعاء المدافعين عن التقليد المشرعن دينياً والمدافعين عن الحداثة. يصبح هذا الاستقطاب، في حد ذاته، صراعاً أو تفاوضاً حول القيم. يشتغل هذا الاتجاه في الحقل السياسي على وجه الخصوص، ونظراً لتوحيد الخطابات السياسية الناقلة للأفكار والمفاهيم نفسها، يتمّ نقل النقاش إلى مستوى القيم التي تفصل بين المدافعين عن قيم الحداثة والمدافعين عن القيم الكونية، من جهة، وبين المدافعين عن القيم المحافظة والقيم الأصولية من جهة أخرى. عموماً، نرصد اتجاهين مختلفين ينشطان في مجال النقاشات السياسية: يتجلى الاتجاه الأول في

6- التوتر الذي نشأ بين "المؤيدين" و"المعارضين" لخطة إدماج المرأة في التنمية هو خير مثال على الصراع السياسي المصطبغ بثوب صراع القيم.

رفض القيم التقليدية المعلنة لتأكيد القيم العالمية، والثاني يدعو إلى العودة نحو القيم الدينية. يبدو أنّ هذين الاتجاهين ينشطان في ظلّ التوترات السياسية.

لا يقتصر هذا التفاوض حول القيم على المجتمع المغربي، حيث يمكن أن نجده في جميع المجتمعات الإسلامية. إنّ حقائق اختلاف مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الغربية والدول الإسلامية، والوضعيات الجديدة للثقافة، وبين العولمة المهيمنة وظهور المطالب الهوياتية المحلية، والثورة المعلوماتية والرقمية والتحول الديمقراطي غير المكتمل، ليست غريبة بالنسبة إلى التوترات حول القيم.

لائحة المراجع المعتمدة

50 ans de Développement humain. Perspectives 2025, rapport de synthèse de l'Enquête nationale sur les valeurs, rapporteur Hassan Rachik, Comité scientifique: Rahma Bourqia, Abdellatif Bencherifa et Mohamed Tozy, 2005.

Abdelwahab Bouhdiba, Quêtes sociologiques. Continuités et ruptures au Maghreb, Tunis, Cérés Éditions, 1995.

André Adam, Casablanca, Paris, Éditions du CNRS, 1968, t. 2.

Paul Bourgeois, L'univers de l'écolier marocain, Rabat, Faculté des lettres et des sciences sociales, fascicule 3, SD (1950 ?).

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com